المحاضرة الأولى/ واقع الاقتصاد الدولي

1- تطور الاقتصاد الدولي بعد الحرب العالمية الثانية/ عرف العالم خلال ربع القرن الذي اعقب انتهاء الحرب العالمية الثانية فترة بالغة الاهمية والحيوية والإثارة، فإذا كانت هذه الفترة هي فترة المواجهة والقلق من الحرب الباردة بين المعسكرين احدهما من الغرب يأخذ بالرأسمالية واقتصاد السوق ،والاخر من الشرق يدين بالإشتراكية والتخطيط المركزي وعلى الرغم من الانقسام الإيديولوجي فيما بينهما فقد عرف كلا المعسكرين ما يشبه المعجزة الإقتصادية فأوروبا ومعها اليابان خرجتا من الحرب العالمية الثانية مدمرتان عسكريا واقتصاديا وقد اعيد بناؤهما بمساعدة أمريكية(مشروع مارشال) كذلك الاتحاد السوفياتي استعاد الكثير من قوته ومد سيطرته على أوروبا الشرقية ،ونتيجة لهذا الصراع المصحوب بالتنافس تدعمت حركات التحرير والإستقلال فيما كان يعرف بالدول النامية والمتخلفة وساعد الاستقطاب الدولي على زيادة المعونات وارتفاع معدلات النمو العام في اغلب دول العالم ،ولعبت الدولة دورا مهما في جميع مناطق العالم ففي الدول الاشتراكية كانت الدولة وفقا للمنطق الاشتراكي هي المحرك الرئيسي للنشاط الأقتصادي (التخطيط المركزي) وغير بعيد عن ذلك كانت فكرة دولة الرفاهية تتكرس في المعسكر الرأسمالي .

ومنذ بداية السبعينات تغيرت الاوضاع العالمية وبدأت الأزمات العالمية الواحدة تلو الاخرى (أزمة الغذاء 1970-أزمة المديونية1982لأزمة التضخم والانكماش العالمية التي وقعت جراء أزمة النفط وانهيار نظام بروتن وودز، وبالمقابل بدأ المعسكر الإشتراكي في مرحلة من الجمود وبدت عليه مظاهر الوهن الإقتصادي والرغبة في تغطية الأمور وعدم مواجهتها ،أما دول العالم النامي فقد عرفت بدورها أزمات ثقة فضلا عن تحملها أعباء التغييرات الإقتصادية الجديدة للتضخم والركود العالميين وانتشرت فيها ظواهر الفساد وسوء الإدارة ، وربما لم ينج من هذا الامر سوى دول جنوب شرق آسيا التي استطاعت أن تحقق في هذه الفترة تقدما اقتصاديا ملحوظا وقفزات هائلة في نموها الإقتصادي حتى وان عرفت هي الأخيرة بدورها أزمة مالية حادة سنة1997.

وإذا كان العالم قد عرف في معظم أجزائه مشاكل عدة منذ السبعينات فقد عمدت الدول الصناعية الغربية إلى إعادة النظر في هياكلها الإقتصادية والمؤسسية لاستعادة حيويتها ،أما الكتلة الإشتراكية فقد أغفلت مواجهة مشاكلها حتى تفاقمت بشكل كبير وحين بدأ التنبه إلى ضرورة العلاج مع غورباتشوف كان الوقت متأخرا وأدى تفسخ الأوضاع السياسية والإقتصادية إلى تحلل هذه النظم وانهيار المعسكر الإشتراكي ومعه الاتحاد السوفييتي .

وإذا كانت التطورات السابقة قد ظهرت على السطح فقد كانت تتفاعل تحت السطح تطورات اقتصادية وتكنولوجية بالغة الأهمية ساعدت على إفراز العديد من مظاهر الخلل وعدم اتساق بين نظم بالية وحقائق جديدة أهمها: الثورة التكنولوجية الجديدة وما أدت إليه من تغير في المعطيات الإقتصادية للعالم المعاصر واكبتها تغيرات أخرى لا تقل عنها أهمية في المؤسسات والسياسات العامة .

2- من العلاقات الدولية إلى الاقتصاد العالمي- نقلة في المصطلح: لعل نقطة البدء هنا هي ضرورة إدراك ما يدور على الساحة العالمية سواء من ناحية تطور العلاقات الاقتصادية الخارجية أو من ناحية التطور التكنولوجي ومقتضيات الصناعة الحديثة. فلم يعرف العالم درجة من التدخل والترابط الاقتصادي كما يعرفه فلم يعد الاكتفاء الذاتي أمرا ممكنا فحتى الدول/ القارات مثل الولايات المتحدة الأمريكية أو روسيا أو البرازيل أو أستراليا أصبحت تشارك في العلاقات الاقتصادية الدولية بشكل متزايد بحيث لم تعد للحدود السياسية القيود نفسها على ممارسة النشاط الاقتصادي كما كان

الأمر في الماضي .وإذا كان اطراد النمو الاقتصادي لمختلف الدول هو أهم ما يميز المجتمعات فإن الملاحظة الأخرى التي لا تقل أهمية هي زيادة معدلات النمو و التجارة الخارجية المصاحبة لهذه الاقتصادات المتنامية.

وقد ارتبط ظهور الاقتصاد العالمي بتطورات مقابلة في الصناعة وفي التكنولوجيا المتاحة فضلا عن تطور المؤسسات والمنظمات المؤثرة في العلاقات الاقتصادية الدولية . فالصناعة الحديثة لا تتميز فقط بإمكاناتها التكنولوجية والتسويقية العالمية بل أيضا باتجاهها العالمي في جميع مراحلها سواء في توجهها نحو السوق العالمية أو في نشاطها الإنتاجي واعتمادها المتزايد على مستلزمات الإنتاج من مختلف أجزاء العالم، وأصبحت العلاقات الاقتصادية الدولية تتدخل في تبادل السلع في مختلف مراحل الإنتاج وأصبحت التجارة في السلع نصف المصنعة والوسيطة ومكونات الإنتاج تجاوز تجارة السلع النهائية. واختفى نمط التجارة التقليدي المعروف في القرن الماضي والذي كان تمثله إلى حد بعيد نموذج تجارة بريطانيا مع مستعمراتها: مواد خام/ سلع مصنعة. ويعكس هذا التطور انتقال مفهوم الإنتاج بشكل متزايد إلى مفهوم عالمي يجاوز فكرة الحدود السياسية، ليتعامل مباشرة مع مختلف الأسواق ومراكز الإنتاج .

وغني عن البيان أن هذا التطور لم يبلغ نهايته، وأننا مازلنا في بداية الطريق، فما زالت للحدود السياسية أهميتها ومازالت السياسات الوطنية تلعب دورا ليس بالهين، كما أن حركة السلع ورؤوس الأموال مازالت تجابه عقبات ليست بالقليلة فضلا عما يظهر من آن لآخر من انتكاسات أمام هذا التطور، مثل ظهور الضغوط لوضع أنواع من الحماية والقيود الجمركية أو الحصص أمام تجارة بعض أنواع السلع. ومع ذلك، وبالرغم من هذه الانتفاضات والنكسات، فإن اتجاه التطور يبدو واضحا وإن الاقتصاد العالمي، وإن لم يكن بعد حقيقة كاملة، فهو على الأقل حقيقة كامنة تمثل مستقبل العلاقات الاقتصادية. ومن المحتمل أن تقوم منظمة التجارة العالمية بدور متزايد في تقليص حرية الدول في فرض القيود على تجارتها الخارجية .

وقد صاحب هذا التطور في طبيعة الصناعة الحديثة واتجاهها إلى العالمية، أن ظهر دور متميز لعدد من الوحدات الإنتاجية العملاقة (ما يطلق عليه عادة اسم **الشركات المتعددة الجنسية)** التي تتحكم في تكنولوجيات مختلف الصناعات، وتباشر سياسات وإستراتيجيات صناعية عالمية تجاوز الحدود السياسية. وأصبحت سيطرة هذه الوحدات على عدد من الفروع الإنتاجية الأكثر تقدما أحد مظاهر العصر الحديث، بحيث أصبح من الصعب ولوج بعض هذه الصناعات دون قدر من التعاون أو التنسيق مع هذه الوحدات الإنتاجية العالمية. فالتكنولوجيا تتجه لتصبح عالمية ترتبط بعدد من الوحدات الإنتاجية العملاقة التي تعمل في تعاون أو تنافس على مستوى العالم أجمع . ولا يقتصر الاتجاه إلى العالمية على هذه النواحي التكنولوجية وما ارتبط به من دور متزايد تلعبه هذه الوحدات الإنتاجية العالمية، بل إن اتجاهات العالمية تفرض نفسها على مختلف نواحي الصناعة الحديثة، من حيث الاتجاه المتعاظم نحو توحيد المواصفات العالمية أو المقاييس الفنية وتنميطها .ونلحظ الاتجاه ذاته فيما يتعلق بالأذواق، بحيث إننا نكاد نلمح مولد المواطن العالمي. فأشكال ووسائل الإعلام العالمية أصبحت في كل بيت عن طريق صحون الأقمار الصناعية والإنترنت، وساعدت بالتالي على توحيد أو تنميط الاهتمامات. فالجميع يتابع المباريات الرياضية نفسها، ويشاهد المسلسلات التلفزيونية نفسها، ويسمع أخبار الفضائح السياسية والأخلاقية نفسها .وليس معنى ذلك أن لكل دولة تأثيرا مماثلا للدول الأخرى، بل الحقيقة أن السيطرة الأمريكية تبدو هنا أظهر ما تكون. كذلك فإن النظم القانونية للمعاملات لم تعد دائما نظما وطنية، فقد ظهر نوع من القواعد العالمية لتنظيم العديد من البيوع، والاستشارات، والعقود الدولية. كما ازداد الالتجاء إلى قواعد التحكيم الدولي في العديد من المعاملات، وهكذا بدأ يظهر نوع من قانون المعاملات الدولي لتنظيم العديد من الأنشطة.

وفي الوقت نفسه الذي يتجه فيه العالم إلى نوع من الاقتصاد العالمي فإننا نعايش تطورات مماثلة على مستوى النظام المؤسسي الدولي. فالدولة كإطار مؤسسي للنشاط الاقتصادي والسياسي أصبحت تتعايش مع مؤسسات ومنظمات منافسة أو مكملة. وقد أشرنا إلى الأهمية المتزايدة للدور الذي بدأت تلعبه الشركات المتعددة الجنسية في مجالات الإنتاج الصناعي، حيث تتحدد إستراتيجيتها الإنتاجية والتسويقية على مستوى يجاوز حدود الدولة السياسية ليتعامل مع معظم مناطق العالم. كذلك فإننا نجد أن التعاون الدولي بين بعض الدول الصناعية الكبرى يلعب دورا أكبر أهمية في أوضاع الاقتصاد العالمي. فهناك إلى جانب المؤسسات الدولية، مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية، دور مجموعة الدول العشر أو مجموعة الخمس (الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا، وفرنسا، وألمانيا، واليابان)، أو مؤتمرات القمة الاقتصادية للدول الصناعية (وتضم كندا وإيطاليا إلى جانب الدول الخمس المشار إليها، وأخيرا انضمت روسيا كعضو مشارك)، وقد أصبحت هذه التنظيمات الفوقية أكبر أهمية في تحديد العديد من المؤثرات في الحياة الاقتصادية الدولية (تحديد أسعار العملات، وأسعار الفائدة، وديون الدول النامية). ولم يقتصر الأمر على هذه التنظيمات المتعددة بين بعض الدول المؤثرة، بل بدأت تظهر في الوقت نفسه تنظيمات مستقلة إلى حد بعيد عن التأثير السياسي للدول مثل أسواق اليوروماركت، التي أصبحت تلعب من خلال عدد من المراكز المالية دورا مستقلا ومتعاظما في توزيع الاستثمارات العالمية .وهكذا نجد أننا نعيش في عالم أكثر تداخلا في علاقاته الاقتصادية، بحيث لم يعد من الممكن لدولة تريد المشاركة في العصر والأخذ بأسبابه أن تنعزل عما يجري فيه.

وإذا كانت الصناعة الحديثة بطبيعتها واتجاهاتها تأخذ بالعالمية، فإن الأمر لا يكاد يختلف عن ذلك في مختلف مناحي الحياة الاقتصادية، سواء من حيث اتجاهات حركات رؤوس الأموال الدولية أو أسعار الفائدة أو أسعار صرف العملات .

3- نهاية التاريخ أم نهاية الجغرافيا؟

مع نهاية الحرب الباردة وظهور قضية العولمة على السطح، خرج علينا **فرانسيس فوكوياما**، الأمريكي الياباني الأصل، بأطروحة نهاية التاريخ ،معلنا أن الصراع بين الرأسمالية الأمريكية والشيوعية السوفييتية قد حسم لمصلحة النظام الرأسمالي الذي يجمع بين اقتصاد السوق والديمقراطية السياسية. ولم نلبث أن نسمع من مفكر أمريكي آخر هو صامويل هنتنجتون أن العالم لا يتجه إلى الوحدة والتماثل بقدر ما ينحرف إلى **صدام الحضارات** .ويبدو لنا أن تساؤلات فوكوياما وهنتنجتون قد تجاهلت القضية الأساسية في العولمة. فلعل التساؤل الأقرب إلى طبيعة ظاهرة العولمة هو التساؤل عما إذا كنا بصدد نهاية الجغرافيا وليس نهاية التاريخ

فمع تراجع أهمية الحدود السياسية وتقلص سطوة المكان فهل اختفت أو تضاءلت أهمية الجغرافيا? وخطورة الجغرافيا أنها ليست فقط حدودا سياسية بل هي مواقع مكانية وموارد طبيعية. ولعله من المفيد الإشارة هنا إلى ما أحدثته الثورة التكنولوجية من تقليل الاعتماد على الموارد الطبيعية .فقد أدت هذه الثورة إلى تضاؤل الأهمية النسبية للموارد الطبيعية في قيمة الإنتاج. وقد ترتب ذلك على أمرين : فمن ناحية ظهر العديد من المواد المستخلصة من عناصر رخيصة ومتوافرة بكثرة مثل النفط في حالة اللدائن، والسيليكون المستخلص من الرمال في حالة أشباه الموصلات .ومن ناحية أخرى فإن القيمة المضافة والمرتبة على العمل، وخاصة العمل التقني والبحث والتصميم، أصبحت أكبر بكثير من مساهمة المواد الأولية في قيمة السلعة المصنعة. فأكثر الدول تأهلا للدخول في عصر ما بعد الصناعة هي الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، الأولى تتمتع بوفرة هائلة في الموارد الطبيعية، والثانية تكاد تكون عارية منها. وقل مثل ذلك بالنسبة للنمور الآسيوية، فهونج كونج قاحلة، وسنغافورة أقرب إلى ذلك، وكوريا الجنوبية فقيرة في مواردها الطبيعية، وتايوان لا تختلف عن ذلك كثيرا.

وينبغي أن يفهم المقصود بتضاؤل الأهمية النسبية للموارد الطبيعية معناه الحقيقي. فليس المقصود بذلك أن الإنسانية سوف تتجاوز حاجتها إلى الأرض الزراعية الصالحة أو الموارد المائية أو مناجم المواد الأولية أو مصادر الطاقة. فهذه كلها ستظل مهمة وضرورية ولكن المقصود هو أن القيمة النسبية لإسهامات هذه الموارد تتضاءل في تحديد قيمة الإنتاج، بالمقارنة بالجهود الإنسانية وخاصة في ميادين البحث والابتكار والتسويق والخدمات المختلفة وقد جاءت الترتيبات الجديدة لنظام التجارة العالمي مؤكدة لهذا التطور. فالمنظمة العالمية للتجارة في الجولة الأخيرة (للجات) في أوروجواي خصصت حماية كبيرة لحقوق الملكية الفكرية، التي تمثل الصورة الحديثة للثروة الاقتصادية في العالم المعاصر. ومع الاعتراف بهذا الاتجاه العام نجد أن النظام الاقتصادي الجديد يوفر السيطرة الاقتصادية على هذه الموارد دون حاجة إلى الاستيلاء المادي المباشر عليها. فقد أدت الأساليب الاقتصادية المعاصرة إلى توفير السيطرة الاقتصادية على تلك الموارد الطبيعية من خلال التأثير في الأسواق المالية، وأسعار الصرف، وأسعار الفائدة، وتحركات رؤوس الأموال، وتوفير المعلومات، وبراءات الاختراع، وشبكات التسويق، وبصفة عامة، مختلف أشكال الأساليب غير المنظورة المؤثرة في سلوك الأفراد والجماعات .

وإذا كانت الثورة التكنولوجية الجديدة قد ساعدت على تراجع أهمية الموارد الطبيعية كمصدر للثروة الاقتصادية وبالتالي خففت من حدة أهمية الجغرافيا، فإن التأثير الأكبر لتلك الثورة كان في ثلاثة ميادين هي المتعلقة بنقل المعلومات، والأموال، والسلع.

- حيث تنشر المعلومات على بساط المعمورة في لحظات عن طريق الفضائيات والإنترنت والفاكس والبريد الإلكتروني والتليفون المحمول .وهي كلها أجهزة وأدوات تساعد على انتشار المعلومات على وجه الأرض دون حواجز وبتكلفة زهيدة.
- وارتبط بهذا التطور التكنولوجي وما طرأ على فكرة النقود والثورة المالية بشكل عام، أن رؤوس الأموال أصبحت تتمتع بحرية كبيرة في الانتقال والترحال من مكان إلى آخر دون أن تدركها أو توقفها يد رقيب. وهكذا استطاعت الأموال القفز على الحدود السياسية بحثا عن مصادر الربح وواحات الأمان.
- وأخيرا فإن النظام العالمي الجديد للتجارة، مع المنظمة العالمية للتجارة، قد فرض على معظم الدول ضرورة تحرير تجارتها الخارجية وإزالة القيود الكمية والجمركية التي تحول دون انتقال السلع في حرية من مكان إلى آخر.

وإذا كانت الدول لا تزال تتمتع نظريا بحرية في قبول أو عدم قبول الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، فمن الناحية العملية، تتضاءل حرية هذه الدول، وخاصة الصغيرة والمتوسطة، في الحركة إزاء فتح أبوابها لحرية التجارة . وقد يبدوا تقدم أن المكان والجغرافيا لم يعد لهما أهمية. مع ذلك فإن المراقب لابد أن يستوقفه التناقض القائم بين إزالة الحواجز وتقريب المسافات فيما يتعلق بانتقالات المعلومات والأموال والسلع من ناحية، والعقبات الجديدة، بل والحواجز الصناعية التي تقام في سبيل انتقالات البشر من ناحية أخرى. ففي الوقت الذي يزيد فيه الحديث عن عالم بلا حدود تتجه معظم دول العالم المتقدم إلى فرض القيود والضوابط التي تحول دون انتقالات الأفراد، وخاصة من الدول النامية إلى أراضيها. فقوانين الجنسية والهجرة تتجه بشكل متزايد لمنع دخول الأجانب إلى الدول المتقدمة. والدعوة إلى حرية التبادل وإزالة الحدود بالنسبة للسلع والأموال والمعلومات يقابلها عمل حثيث وسياسات فعالة لإقامة قيود فولاذية جديدة لمنع الهجرة من العالم الثالث إلى العالم المتقدم.